نحو بناء إستراتيجية فعالة لإصلاح خلل هيكل الصادرات في الجزائر و تحقيق نمو اقتصادي مستدام

Towards building an effective strategy that reform the exports' structural imbalance in Algeria and to realize a sustainable economic growth.

تاريخ الاستلام:2018/10/24 تاريخ قبول النشر:25 /2019/01

أ.مخالدي يحي* أ.د. يوسفي رشيد**
طالب دكتوراه أستاذ التعليم العالي
جامعة تلمسان ـ الجزائر جامعة مستغانم ـ الجزائر

الملخص:

إن اعتماد الجزائر لأكثر من نصف قرن على ايرادات البترول في تمويل اقتصادها الوطني و محاولة إحداث النمو من خلالها، أصبح اليوم بناءا على النتائج المحققة أمرا غير مقبول، خاصة مع تذبذب أسعار البترول من جهة و اعتباره ثروة محكوم عليها بالزوال من جهة أخرى، بالإضافة إلى ظهور ميول بالغة الأهمية لاستخدام الطاقات المتجددة التي قد يمكن الحصول عليها بتكاليف أقل و دون إلحاق أي ضرر بالبيئة. و بالتالي أصبح من الضروري على الجزائر التفكير في إيجاد مصادر أخرى للتمويل تتميز بالثبات و الديمومة، غير أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال العمل على بناء قطاعات ارتكازية يمكن أن تشكل قاعدة قوية لنمو الاقتصاد الوطني و تمكنه من إنتاج سلع و خدمات متنوعة قادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: الصادرات،القطاعات الارتكازية، النمو الاقتصادي،الناتج المحلي الإجمالي،الصناعة التحيلية.

Abstract:

For more than Half-century, Algeria relies on oil revenues to finance its National economy in order to generate growth. Nowadays, based on the achieved results, it becomes unaccepted way, especially with the Oil price fluctuation on the one hand, and on the other, the Oil is doomed to disappear. Moreover, there is a tendency to use Renewable energy which may be reached with low costs and without damage on the environment. Hence, Algeria has to think about alternative financing sources, characterized by stability and durability. However, that sources can't be achieved without Infrastructure sectors which may create a strong basis for the National economic growth, and enable it to diversify the goods and services production to access into the international markets.

Keywords: Exports, Infrastructure sectors, Economic growth, GDP, Manufacturing industries.

JEL Classification :F14 ,O13, Q34.

* e-mail : yahiamekhaldi@yahoo.fr ** e-mail : youcefi20022002@yahoo.fr

المقدمة:

لقد تضمن الفكر الاقتصادي عبر كل مراحله أفكارا كثيرة، يعكس جلها مدى أهمية إسهام التجارة الخارجية و خاصة الصادرات في تطور اقتصاد مختلف الدول من خلال ما تؤديه إلى توزيع للمواد الإنتاجية في ما بينها على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأمثل، و ما ينتج عن هذه التجارة من استغلال لإمكانيات توسع السوق في تحسين و تنويع الإنتاج و تقسيم العمل الدولي.

و لقد أشارت الكثير من الدراسات و الأبحاث النظرية و الكمية أن التجارة الخارجية هي أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي لأي بلد و اقتصاديات مختلف دول العالم لما ينتج عنها من تدفق للسلع و الخدمات من و إلى البلد، و ما تحدثه من روابط اقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ يعتبر دنيس روبرتسون أول من اعتبر أن الصادرات هي محرك أساسي للنمو من خلال مقالة نشرها سنة 1940 م، ثم جاء من بعده نوركسه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، محاولا اثبات أن زيادة الصادرات في البلدان المنتجة للمواد الخام كانت محركا فعالا للنمو، و في 1971 م بين الإقتصادي بلاسة و آخرون الارتباط الوثيق بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي و أهمية تطور الصادرات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي و أثر ذلك على التنمية الاقتصادية.

و من بين الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة التي اعتمدت على سياسات تجارية غير تقليدية سمحت لها بتحسن كبير في معظم مؤشراتها الاقتصادية، حيث أدى انفتاح أسواق هذه البلدان إلى معالجة أهم الاختلالات التي كانت تشهدها، و تحقيق معدلات عالية من النمو و القضاء على البطالة و تحقيق الرفاهية.

في هذا السياق أصبح لزاما على الجزائر أن تركز بشكل أساسي في الوقت الحالي في اطار استراتيجيات التنمية المستقبلية على بناء قطاعات ارتكازية تستمد قوتها من المزايا النسبية للبلاد (خارج قطاع المحروقات باعتبارها ثروة زائلة و غير متجددة) و تستند في وجودها و تطورها إلى مقومات التنافسية بكل أبعادها، يعول عليها في تطوير الصادرات و الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

ستحاول هذه الدراسة على وجه الخصوص التأكيد على ضرورة استفادة الجزائر من الدروس السابقة، و التخلي عن سياستها الاقتصادية المبنية على أساس إيرادات النفط، التي كانت دائما مخيبة للآمال بسبب تذبذب الأسعار و ما تتعرض إليه من انخفاض كبير من فترة لأخرى، و التفكير في تحديد و بناء قطاعات اقتصادية ارتكازية هي: الصناعات التحويلية، الزراعة و السياحة كاستراتيجيه اقتصادية لرفع و تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات

لتحفيز النمو و مواجهة الأزمة المالية و الاقتصادية التي قد تحدث من حين لآخر، إما نتيجة انخفاض أسعار النفط أو نفاذه بعد الاعتماد عليه ما يقارب نصف قرن من الزمن، وعليه تم طرح الإشكالية التالية:

ماهي القطاعات الاقتصادية الارتكازية في الجزائر التي يمكن من خلالها تبني استراتيجيه فعالة تمكن من ترقية و تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات و تحقيق نمو اقتصادي مستدام؟

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- ❖ الصادرات و النمو الاقتصادي.
- ❖ القطاعات الارتكازية في الجزائر و أثرها على ترقية و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

أولا:الصادرات و النمو الاقتصادي.

لقد أسفر اهتمام الاقتصاديين بدور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي، عن اجراء العديد من الدراسات لاختبار العلاقة بينهما، و استخدموا عدة نماذج بينوا من خلالها مدى أهمية الفوائد الكبيرة التي تقدمها التجارة الخارجية في مجال التنمية الاقتصادية، و عليه أصبحت الصادرات عنصرا هاما في ما تقدمه التجارة الخارجية من فوائد، و أضحت تنميتها من أهم الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الدول في رفع معدلات النمو و تحقيق التنمية الاقتصادية.

I. ماهية الصادرات.

1. مفهوم الصادرات و أهميتها:

لقد بين كتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث بشكل واضح أن الاقتصاد في مفهومه العام يركز على ضرورة تزويد الأفراد بكل ما يحتاجونه من منتجات بشكل دائم و مستمر قصد تلبية مختلف حاجاتهم، و تزويد الدول بما ينمي اقتصادياتها، و من هنا يتحقق الثراء للأفراد و الحكومات، على هذا الأساس أعتبر القطاع التجاري من القطاعات التي تؤثر بشكل فعال على نمو اقتصاد أي دولة، لما يلعبه من دور كبير في تبادل السلع و الخدمات و ادخالها إلى الأسواق المستهلكة عن طريق الصادرات.

و يطلق مصطلح الصادرات على جميع السلع و الخدمات التي يبيعها البلد إلى الأسواق الدولية الخارجية بعدما تحقق فائضا في انتاجها مع مراعاة مجموعة من الشروط أهمها: أن يكون هذا البلد هو المصدر الوحيد لتوريد سلعة ما و تزويد الأسواق الخارجية بها، أو انفراده بإنتاج سلع و خدمات ذات كلفة أقل نسبيا مقارنة بالدول الأخرى، بالإضافة إلى تميز البضاعة بنوعية جيدة و امكانية انتاجها و تصديرها في أي وقت للبلد المستورد[1].

و يلعب التصدير دورا هاما في اقتصاد أي بلد، حيث يؤدي إلى زيادة مهمة في الدخل الوطني، و يفتح أبواب الأسواق الخارجية أمام ترويج المنتجات الفائضة و بيعها، الشيء الذي يثبت مدى النجاعة التي يتمتع بها كل من قطاعي الصناعة و الزراعة و مدى جودة السلع التي ينتجها هذان القطاعان و مطابقتها للمعايير الدولية الخاصة بالجودة في أوساط البلدان المصدرة،كما تتجلى أهمية التصدير من خلال قدرته على خلق فرص عمل جديدة، و معالجة عجز ميزان المدفوعات و تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي.

2. عوامل نجاح التصدير:

إن نجاح العملية التصديرية يقوم على عدة عوامل يمكن حصرها في ما يلي:

- التنوع في هيكل السلع و الخدمات المصدرة؛
- التنوع في الأسواق الخارجية قصد تجنب الضغوطات الاقتصادية و السياسية؛
- القدرة على الزيادة المستمرة في كمية و نوعية السلع و الخدمات المصدرة، مع الحرص على عدم زيادة التكاليف خاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا؛
- استقرار و انتظام العملية التصديرية للمنتجات خاصة الموسمية منها لزيادة الحصص في الأسواق الخارجية و تعزيز التنافسية.

3. استراتيجية ترقية الصادرات.

يقصد بإستراتيجية ترقية الصادرات احلال صادرات المنتجات المصنعة في اطار الصناعات المتطورة مكان السلع الخام كالمواد الأولية، أي كتصدير المواد البتروكيمياوية بدلا من تصديرها كنفط خام، و نفس الشيء بالنسبة لبعض السلع الزراعية كاللحوم و الأسماك و الخضروات التي تصنع و تصدر في شكل معلبات، و هي استراتيجية لا ترتبط بحجم السوق المحلية بل بطبيعة الطلب العالمي خاصة أن أسواق الدول النامية تتميز بأنها صغيرة الحجم[2].

و لكي تحقق هذه الاستراتيجية أهدافها لابد من:

- تدخل الدولة لدعم الصادرات إما عن طريق تقديم مساعدات مالية، أو اعفاءات جمركية، أو تسهيل اجراءات التصدير،كما يجب أن تكون هذه الاستراتيجة منسجمة مع النظام الاقتصادي للدولة من جهة و مرنة لتنسجم مع التغيرات الدولية من جهة أخرى؛
- العمل على تنمية الصادرات كما و نوعا عن طريق وضع برنامج شامل لتوسيع و تنويع الصادرات و زيادة قدرات الانتاج الموجه للاستهلاك المحلي و التصدير معا، مع التركيز على المنتجات ذات الميزة النسبية مثل تلك التي تصنع من الموارد الطبيعية التي يتوفر عليها البلد،

أو تلك التي تعتمد على كثافة العمل مثل المنسوجات، المنتجات البلاستيكية، الأثاث و غيرها من النشاطات التي يمكن أن تمتص اليد العاملة البطالة[3]؛

- تحقيق توزيع جغرافي للصادرات عن طريق تنويع الأسواق الخارجية و تطوير علاقات التبادل التجاري فيما بينها.

و لعل أهم العقبات التي تواجهها الدول النامية في بناء استراتيجيات تصديرية، المنافسة الشديدة لمنتجات الدول المتقدمة لها و الحماية الجمركية التي تتبعها، و هو ما يستوجب على الدول النامية الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق الانضمام إلى التكتلات الاقليمية أو الدولية قصد الاستفادة من المزايا التي تتيحها.

II. ماهية النمو الاقتصادي:

1. تعريف النمو الاقتصادي:

أ. **تعريف ريمون بار و فرونسوا بيرو:** يرى ريمون بار أن:" النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة مقارنة بزيادة السكان"، أما فرونسوا بيرو فيرى أن:" النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة الحاصلة خلال فترة زمنية ما أو عدة فترات زمنية طويلة لمؤشر ايجابي ما في بلد ما[4]".

ب. **تعريف كوزينتس:** يرى كوزينتس أن:" النمو الاقتصادي هو إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية" و يعتبر الاستثمار في رأس المال المادي و البشري بالإضافة إلى التقدم التقني و كفاءة النظم الإقتصادية هي المصادر الأساسية له[5].

ج. **تعريف جون ريفوار:** يرى جون ريفوار أن:" النمو الاقتصادي هو ذلك التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج و الرفاهية".

د. **تعريف بول ساموبلسن:** يرى ساموبلسن أن الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي لتوفر معطياته و سهولة الحصول عليه، و بالتالي فإن النمو الاقتصادي حسب رأيه هو:"الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي"[6].

هـ. **تعريف سيمون كازنت:** يرى سيمون كازنت الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 م أن:" النمو الاقتصادي هو ارتفاع طويل الأجل في امكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، بحيث تستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي و الإيديولوجي المطلوب لها[7]"

و بالرغم من تعدد التعاريف سواء التي ذكرناها أو التي لم نذكرها و اختلاف وجهات النظر، فإن معظمها إن لم نقل جميعها تصب في مضمون واحد هو أن " النمو الاقتصادي

يؤدي إلى حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، و الذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي للفرد"[8].

2. أشكال النمو الاقتصادي:

يمكن التمييز بين شكلين رئيسيين للنمو الاقتصادي: النمو الموسع و النمو المكثف:

أ. النمو الاقتصادي الموسع:

يتميز النمو الاقتصادي الموسع بالارتفاع الكمي لعوامل الانتاج المستخدمة (العمل و رأس المال)، و يفضل هذا النوع من النمو عندما تكون نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي أكبر من نسبة نمو العوامل الإنتاجية، كما يشترط فيه أن يكون في حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني التي تتوقف على مجموعة من العوامل هي:

* مدى توافر قوى عاملة ماهرة؛
* حجم الموارد الطبيعية المتاحة؛
* المستوى الاداري و التكنولوجي؛
* كفاءة القطاع العام وتحكم الجهاز الاداري للدولة؛
* المستوى التنظيمي للسكان.

إن تجاوز الاستثمارات المراد انجازها لقدرة المؤسسات المحلية سيحرمها من الحصول على المشاريع و هو ما سينعكس ايجابا على المؤسسات الأجنبية نظرا لطاقة استيعابها الكبيرة، و حتى و إن تحصلت المؤسسات المحلية على هذه المشاريع، فإنها ستتأخر في انجازها و تتجاوز الآجال المحددة لها، و هو ما ينتج عنه في كثير من الأحيان إعادة تقييم لهذه المشاريع و ارتفاع تكلفة انجازها، و في هذه الحالة قصد تشجيع المؤسسات المحلية يستحسن تجزئة هذه المشاريع في حدود الامكان وفقا لما يتماشى و قدراتها الاستيعابية.

ب. النمو الاقتصادي المكثف:

يتميز النمو الاقتصادي المكثف بارتفاع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة (العمل و رأس المال) باستخدام كميات وسائل الانتاج المتوفرة التي تؤدي في الظروف العادية إلى إنتاجية أقل، و حتى يكون النمو المكثف مفضلا يجب أن تكون نسبة نمو الإنتاج أكبر من نسبة نمو الطلب الكلي الفعال المتزايد باستمرار نتيجة لتزايد عدد السكان، و هو ما ينعكس ايجابا على ارتفاع متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

غير أنه ما يعيب هذا النوع من النمو لا يمكنه الاستمرار على المدى الطويل باعتبار أن الطاقة الانتاجية ستصل إلى حدودها القصوى نظرا لمحدودية وسائل الانتاج المستخدمة، حيث

مع استمرار نمو السكان لابد من زيادة القدرات الانتاجية الوطنية و هو ما يتطلب المزج بين النمو الاقتصادي الموسع و المكثف.

III. الصادرات في الفكر الاقتصادي و علاقتها بالنمو الاقتصادي.

1. مكانة الصادرات:

أ. في الفكر الاقتصادي التجاري:

لقد اعتقد التجاريون الذين سادت أفكارهم في القرنين السادس عشر و السابع عشر و بداية القرن الثامن عشر أن تحقيق و تكوين فائض في الميزان التجاري هو المصدر الرئيسي لتعظيم الثروة، و حسب رأيهم يجب على الدولة الحد من وارداتها و تشجيع صادراتها و تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لخدمة التجارة الخارجية قصد زيادة ما لديها من ثروة كالذهب و الفضة باعتبارها مصدرا للقوة، من هنا نستنتج أن التجارة الخارجية شغلت مكانة مهمة عند التجاريين، حيث تضمنت السياسة التجارية عندهم تشجيع صادرات السلع الصناعية بكل أنواعها و بشتى الوسائل، و العمل باستمرار على توسيع السوق الخارجية خاصة في الدول المكتشفة حديثا، و تقديم الدعم و المعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لتمكينها من المنافسة الخارجية، و انشاء المناطق الحرة و الموانئ و المستودعات الكبيرة لمساعدة الصادرات على التطور، بالإضافة إلى تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر عن طريق سياسة الأجور المخفضة، و رد بعض الرسوم و الضرائب التي تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام[9].

ما يمكن استنتاجه أن التجاريين كانوا من مؤيدي سياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف دعم و تشجيع الصادرات من جهة، و تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة أخرى قصد تحقيق فائض في الميزان التجاري، لهذا الغرض طالب التجاريون بدولة قوية تستطيع الدفاع عن المصالح التجارية و تتجاوز كل الحواجز التي خلفتها العصور الوسطى، و التي شكلت عائقا أمام التوسع التجاري[10].

ب. في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

في مطلع القرن الثامن عشر بدأت أفكار التجاريين تتلاشى لتحل محلها أفكار الكلاسيكيين التي كانت تنادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فسادت فكرة التوازن التلقائي و حرية التجارة الخارجية، و هي أفكار معاكسة لأفكار التجاريين، حيث تناول الكلاسيك الصادرات من جانب توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد و تحقيق الغلة المتزايدة و تشجيع الاستثمار لضمان كفاية الموارد المحلية، و شجعوا على جذب رؤوس الأموال الأجنبية قصد إنتاج السلع التصديرية، حيث اهتم الفكر الكلاسيكي بأثر التجارة الخارجية على تراكم

رأس المال و ما ينتج عنه من تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية و زيادة الادخار و بالتالي الاستثمار و توسع السوق قصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

عموما فإن النظرية الكلاسيكية في هذا المجال حاولت تفسير ثلاثة عناصر أساسية هي:

- تحديد طبيعة السلع التي تدخل في التجارة الخارجية و بالتالي التعرف على أسباب التبادل الدولي؛
- تحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي تضمنتها التجارة الخارجية، و بالتالي تحديد المنافع التي يمكن أن تحصل عليها أي دولة من قيام التجارة الخارجية؛
- كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية في حالة ما إذا طرأ ما يخل بها.

مما يعني أن نظرة الكلاسيك إلى التجارة الخارجية و خاصة الصادرات لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل هي محرك أساسي للنمو الاقتصادي[11].

ت. في الفكر الاقتصادي الحديث:

لقد حاول كينز تحليل مشكلة التنمية و النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، و اعتبر الصادرات كأحد مكونات الدخل الوطني لما تؤدي إليه من زيادة للدخل عن طريق المضاعف بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، أما "Nurkse" فيعتبر أن التجارة الخارجية هي من أحسن الأدوات التي تؤدي إلى انتشار النمو الاقتصادي بين بلدان العالم، فضلا عن ما تؤديه من توزيع للمواد بطريقة أكثر كفاءة، و استدل في هذا المجال بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الناشئة مثل كندا و استراليا و جنوب إفريقيا و الأرجنتين، و ألح على ضرورة حذو البلدان النامية نفس المنهج، دون أن يخفي تشاؤمه بالدور الإنمائي للتجارة الخارجية في الدول النامية نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عراقيل.

و هي نفس الفكرة التي طرحها بعض الاقتصاديين أمثال: "Myrdal" الذي أشار إلى أن التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة التفاوت القائم بين الدول المتقدمة و الدول النامية، و بالتالي استحالة أهمية التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية و استغلالها و نهبها لثروات الدول الفقيرة، و تحكمها في الأسواق الدولية و في رأس المال، و حسب رأيه فإن أي نمو في الصادرات بالنسبة لهذه الدول الفقيرة سببه راجع إلى تصدير المواد الأولية للدول الرأسمالية و بأسعار منخفضة بالإضافة إلى عائداتها من استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات محدودة كإنتاج المواد الأولية[12].

2. علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي:

لقد كثر الجدل حول طبيعة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي التي يعتبرها البعض أحد المتغيرات الأساسية التي تدخل في عملية النمو الاقتصادي، مستدلين في ذلك بأنها كانت المحرك الحقيقي للنمو في بلدان جنوب شرق آسيا، غير أن البعض الآخر يرى أن سبب نمو الناتج المحلي الاجمالي ليس بالضرورة مرتبطا بنمو التجارة الخارجية، فقد يكون العكس هو الصحيح، و أن الاحصائيات وحدها ليست كافية لإثبات أو نفي هذه العلاقة، و عليه يمكن أثبات صحة علاقة الارتباط القائم بين النمو و الصادرات من خلال فرضيتين أساسيتين هما[13]:

- **فرضية النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات:**

تعرف هذه الفرضية اختصارا بـ" GLEH" ، و هي تعتقد أن زيادة النمو الاقتصادي سيؤدي حتما إلى تطور المهارات و التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج مما يؤدي إلى خلق ميزة نسبية في انتاج بعض السلع الأمر الذي يزيد من صادراتها، كما أن آليات النمو الداخلية التي تكون اقتصاديات الحجم متسقة معها أكثر ستؤدي لا محالة إلى زيادة الصادرات كذلك.

- **فرضية زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي:**

تعرف هذه الفرضية اختصارا بـ" ELGH"، حيث انطلقت من تلك الدراسات النظرية التي تعتقد أن الصادرات لها آثار ايجابية على معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية مستدلة في ذلك بأن التوسع في الصادرات يؤدي إلى التخصص في انتاج و تصدير السلع و الخدمات التي يمتلك فيها البلد ميزة نسبية، مما يؤدي إلى زيادة انتاجية عوامل الإنتاج و القضاء على العجز في ميزان المدفوعات و الحصول على العملة الصعبة اللازمة لاستيراد المواد الأولية و السلع غير المتاحة و هو ما يشجع الاستثمارات المحلية و حتى الاستثمارات الأجنبية التي تسعى لاستغلال المزايا النسبية للبلد و هذا يؤدي بدوره إلى تحسين القدرات الانتاجية في مختلف القطاعات و بالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

IV. سمات التصدير في الاقتصاد الريعي و المخاطر الناجمة عنها.

1. سمات التصدير في الاقتصاد الريعي.

إن اعتماد الاقتصاد الريعي على مورد واحد عادة هو النفط، يجعل هذا الاقتصاد رخوا لأنه يتوقف على ايرادات صادرات هذا المورد و ما تؤدي إليه لاحقا من صناعة مجتمع استهلاكي يسيطر فيه قطاع الاستيراد، و تهمش فيه الصناعة و الزراعة، و تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة تستعمل بشكل مباشر أو غير مباشر في البناء و التشييد و دفع أجور الموظفين و العمال و استيراد كل ما تحتاجه الدولة بدلا من استثمارها في قطاعات منتجة تنعش الاقتصاد و تنوع و تطور صادراته، علاوة على ذلك فإن الدولة الريعية عادة ما يكون لديها فائضا من الأموال تحاول بها أن تطور الاقتصاد و تتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، و هو ما يجعل

من النمو الاقتصادي رهينة لتطور الريع و بعيدا كل البعد عن أي ديناميكية من شأنها تشجيع القطاعات الانتاجية[14].

2. أهم المخاطر التي تواجهها الدول المعتمدة في صادراتها على البترول.

أ. مخاطر تقلبات الأسعار:

إن اعتماد الدولة على ايرادات صادرات البترول في تمويل اقتصادها سيعرضها لا محالة لتذبذب المداخيل نظرا لتذبذب أسعاره على مستوى الأسواق الدولية، خاصة ايرادات العملة الصعبة التي هي ضرورية بالمقابل لتغطية الواردات سواء كانت متعلقة بالمستلزمات الاستهلاكية، أو مختلف الوسائل و عوامل الانتاج.

ب. مخاطر التبعية الاقتصادية:

ما كان منتظرا من الدول النامية التي تعتمد صادراتها على الصناعات الاستخراجية أن تلعب دورا أساسيا في ما يتعلق بوضع و تنفيذ السياسات الخاصة باستغلال ثرواتها الطبيعية و تصديرها، و كل ما هو مرتبط بها من السياسات المتعلقة بالأبحاث، الدراسات، التنقيب، الإنتاج، صيانة و تطوير وسائل الاستغلال، تحديد حجم الإنتاج و من ثم أسعار البيع و غيرها، غير أن الواقع أثبت أن هذه الدول وجدت نفسها في تبعية عميقة بالنسبة للدول الصناعية التي استطاعت من خلال شركاتها العملاقة التي تعمل في هذه الدول ان تهيمن على سياسات و طرق الإنتاج و الاسعار بالشكل الذي يخدم مصالح بلدانها.

ج. مخاطر نفاذ مخزون النفط و ارتفاع تكاليف الإنتاج:

إن الاعتماد على الصناعات الاستخراجية خاصة المحروقات بالنسبة لأي اقتصاد هي عملية محفوفة بالمخاطر نتيجة النقص المستمر لمخزون النفط بسبب عمليات الاستخراج الكبيرة، بل حتى عمليات البحث و التنقيب التي تقوم بها الدولة من أجل تعزيز الاحتياطي منه قد لا تنجح في بعض الأحيان، الأمر الذي يرفع من تكاليف الاستغلال.

د. مخاطر توجه الاستهلاك العالمي نحو مصادر بديلة للطاقة:

في ظل ظهور أصوات كثيرة تنادي بحماية البيئة بدأ يظهر توجه جديد نحو البحث عن مصادر طاقوية حديثة مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، طاقة المياه، الطاقة الهيدروجينية و الوقود الصناعي، و هي كلها طاقات نظيفة و غير ملوثة للبيئة، و أن هذا التوجه سينعكس لا محالة على طلب الطاقات التقليدية و بالتالي على أسعارها.

ثانيا: القطاعات الارتكازية في الجزائر و أثرها على ترقية و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات:

لقد كان لاعتماد الجزائر على ايرادات المحروقات في رفع معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية لأزيد من ربع قرن من الزمن، آثار جد سلبية على اقتصادها الوطني أدت إلى ظهور مشاكل ضخمة انتقلت جذورها إلى كل القطاعات الاقتصادية، و هو ما يترجم ضعف الاقتصاد الوطني و تعرضه لهزات عنيفة كلما انخفضت أسعار البترول، و رغم كل محاولات الاصلاح التي نفذت لتكسير هذه التبعية، فإن حال الاقتصاد الجزائري اليوم يوحي بفشل كل السياسات التي اعتمدتها الجزائر لاحتواء و ادارة الأزمة الاقتصادية بمخرجاتها المختلفة، و إن ما يفسر عدم نجاعة الاجراءات و القرارات التي كانت تتخذ في كل مرة هو ارتباطها بظروف مرحلية معينة من جهة، و غياب الإرادة الحقيقية لتغيير الأوضاع القائمة من جهة أخرى، هذه الأوضاع التي كان يحجبها في كل مرة انتعاش أسعار البترول، لتتدهور أكثر مما كانت عليه بعد انخفاضها لاحقا.

لقد بات من الضروري على الجزائر أن تراجع كل سياساتها السابقة و التفكير في سياسة أخرى واضحة المعالم لتحسين هيكلة الاقتصاد الوطني بعيدا عن قطاع المحروقات باستخدام الامكانيات الأخرى المتاحة، و يجب أن تفكر بجدية في واقع انتاجها في الوقت الحالي و كيف تدفع بالإنتاجية إلى مستوى أفضل في الوقت المستقبل باعتبارها الأداة الأساسية لرفع مستوى الدخل و خلق الفوارق بين الدول و مستوى معيشة الأفراد بها.

و في ظل عدم استقرار أسعار البترول و ما سببه ذلك من أضرار وخيمة للاقتصاد الوطني، أصبح لزاما على الجزائر اليوم تفعيل ديناميكية نشاطها الانتاجي خارج قطاع المحروقات للرفع من أدائها التصديري و اصلاح ما لحق بتركيبته الهيكلية من تشوهات سببها الاعتماد الشبه كلي على صادرات المحروقات، و إن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اعادة بناء قطاعات ارتكازية تتمثل حسب رأينا في الزراعة و الصناعات التحويلية و السياحة، باعتبارها السبيل الوحيد لتنويع هيكل الصادرات و القاطرة الأمثل التي يمكن أن تعجل بالنمو الاقتصادي و تقوده على المدى الطويل.

I. الصادرات و علاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

إن التركيز على النمو المحقق في شكله العام دون التفصيل في مكوناته الأساسية قد يعطي صورة مشوهة و غير واضحة عن نسبة النمو المحققة في كل قطاع، خاصة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على انتاج البترول و على أسعاره و حجم صادراته، مما يعني انفصالها التام عن انتاج القطاعات الأخرى و صادراتها، و بشكل أخص تلك التي يفترض أن

تكون المحرك الحقيقي للنمو على المدى البعيد، و هو ما يفرض علينا تحليل صادرات كل قطاع و علاقتها بالنمو الاقتصادي كمحاولة لبناء استراتيجية قد تصحح من هيكل الصادرات الجزائرية و تمكن من النفاذ إلى الأسواق العالمية.

1. أهمية صادرات المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

أ. المحروقات و اجمالي الصادرات:

تكاد المحروقات أن تستحوذ على كل صادرات الجزائر، حيث يظهر هنا المعنى الحقيقي لنفطلة التجارة الخارجية، و هي ظاهرة تتميز بها معظم الدول الريعية، حيث قطاع المحروقات جد مزدهر بينما باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى ضعيفة و محدودة النشاط.

الجدول رقم: (01) ـ هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة:(2000 ـ 2017 م)، الوحدة: مليون دولار

الصادرات	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		اجمالي الصادرات	
السنوات	القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)
2000	21419,00	97,22	621	2,88	22031,00	100
2001	18484,00	96,61	648	3,93	19132,00	100
2002	18091,00	96,31	734	3,69	18825,00	100
2003	23939,00	97,66	673	2,34	24612,00	100
2004	31302,00	97,47	781	2,53	32083,00	100
2005	45094,00	98,03	907	1,93	46001,00	100
2006	53429,00	97,83	1184	2,17	54613,00	100
2007	58831,00	97,79	1332	2,21	60163,00	100
2008	77361,00	97,56	1937	2,44	79298,00	100
2009	44128,00	97,64	1066	2,36	45194,00	100
2010	55527,00	97,42	1526	2,68	57053,00	100
2011	71427,00	97,19	2062	2,81	73489,00	100
2012	71794,00	97,04	2187	2,96	73981,00	100
2013	63752,00	98,12	2165	3,33	64974,00	100
2014	60146,00	95,53	2810	4,47	62956,00	100
2015	35724,00	94,54	2063	5,46	37787,00	100
2016	28220,00	93 ,73	1890	6,27	30100,00	100
2017	32860,00	94,54	1988	5,46	34848,00	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

و يوضح الجدول رقم: (01) أعلاه الدور الهام الذي تلعبه المحروقات بالنسبة لاجمالي الصادرات الجزائرية، اذ تستحوذ على نسبة تجاوزت في كل الحالات 93,73 % ، بالمقابل تبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات جد متدنية حيث لم تتعد في أحسن الحالات 6,27 %،

الشيء الذي يؤكد أن الجزائر ما زالت بعيدة جدا عن تنويع اقتصادها، و هو ما يعكس وجود فجوة كبيرة بين الأهداف المراد تحقيقها و الانجازات على أرض الواقع، و ذلك بالرغم من الحوافز الهائلة التي تم اعتمادها على مدى مراحل كل الاصلاحات الاقتصادية و برامج دعم و انعاش الاقتصاد الوطني.

ب. علاقة أسعار المحروقات بالنمو الاقتصادي:

من خلال الجدول رقم: (02) أسفله يتبين لنا العلاقة القائمة بين تغير أسعار المحروقات و تغير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بحيث:

- عندما ارتفع سعر البترول من 23,12 دولار للبرميل سنة 2001 م إلى 28,1 سنة 2003 م دولار للبرميل ارتفع معه معدل النمو الاقتصادي من 4,6 % إلى 7,2 %؛
- عندما انخفض سعر البترول من 94,1 دولار للبرميل سنة 2008 م إلى 60,86 دولار للبرميل سنة 2009 م انخفض معدل النمو الاقتصادي من 2,0 % إلى 1,6 % كذلك؛
- و لما ارتفع سعر البترول من 77,38 دولار للبرميل سنة 2010 م و إلى 109,45 دولار للبرميل سنة 2012 م صاحبه ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي إلى 3,6 % و 3,3 % على التوالي؛
- و لما انخفض سعر البترول إلى 105,87دولار سنة 2013 م انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 2,8 %.
- و على الرغم من تراجع أسعار المحروقات سنة 2014 م تمكنت الجزائر من تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد نسبيا، تمثل في 3,9 % سنة 2015 م و 3.8 % سنة 2016 م، غير أن هذا المعدل بقي دائما مرتبطا بقطاع المحروقات لأن الحكومة لجأت في هذه الفترة إلى زيادة كمية انتاج المحروقات بنسبة 3,2 % سنة 2016 م مقارنة بنسبة 0,8 % سنة 2015 م للتخفيف من الضرر الذي لحق بالاقتصاد نتيجة التراجع الكبير لأسعار النفط[15].

الجدول رقم: (02) تطور سعر البترول و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000 ـ 2015 م).

السنوات	المتوسط السنوي لسعر البترول بالدولار	معدل النمو الاقتصادي (%)
2000	27,6	2,2
2001	23,12	4,6
2002	24,36	5,6
2003	28,1	7,2
2004	36,05	4,3
2005	50,59	5,9
2006	61,00	1,7
2007	69.04	3,4

2008	94,1	2,0
2009	60,86	1,6
2010	77,38	3,6
2011	107,46	2,8
2012	109,45	3,3
2013	105,87	2,8
2014	96,29	3,8
2015	49,49	3,9
2016	44.70	3,8

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر و إحصائيات الأوبيك لسنة 2016 م، ص:86.

2. أهمية الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

من خلال الجدول رقم : (03) أسفله و بالرجوع إلى الجدول رقم : (01) أعلاه، يتبين لنا بوضوح أن الضعف الشديد لنسبة الصادرات خارج المحروقات يجعل تغيرها بالزيادة أو النقصان من الناحية النظرية يكاد أن يكون عديم الأثر على معدل النمو الاقتصادي، بحيث لما انخفضت نسبة الصادرات خارج المحروقات من 3,69 % سنة 2002 م إلى2,3 % سنة 2003 م ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 5,6 % إلى 7,2 %، و لما ارتفعت نسبة الصادرات خارج المحروقات من 1,93 % سنة 2005 م إلى2,17 % سنة 2006 م صاحبها انخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي من 5,9 % إلى 1,7 %، و في سنة 2007 م رغم أن نسبة الصادرات خارج المحروقات بقيت تقريبا ثابتة فإن معدل النمو الاقتصادي إرتفع بشكل كبير إلى 3,4 % ، و في سنة 2008 م عندما ارتفعت نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى 2,44 % انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 2,0 %، أما بالنسبة للسنوات 2009، 2010، 2012، 2014، 2015، 2016 م فإن العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و النمو الاقتصادي كانت طردية، و بالنسبة للسنتين 2011، 2013 م فإن العلاقة بينهما كانت عكسية.

3. الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر:

تعبر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مساهمة الصادرات من السلع و الخدمات في حجم النشاط الاقتصادي، و هو مؤشر يقيس درجة التبعية، ذلك أن الاستقلالية الاقتصادية لأي دولة تظهر إلى حد ما من خلال قيمة صادراتها مقارنة بالدخل أو الناتج المحلي الاجمالي.

إن العلاقة بين صادرات قطاع المحروقات و الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر تبين حقيقة مدى ارتباط الإقتصاد الجزائري بهذا القطاع و تبعيته له، و هو ما نتج عنه بالمقابل علاقة طردية بين نمو مداخيله من جهة و نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، حيث نلاحظ في

الجدول رقم: (03) أسفله أن نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 م بلغت 45,56 % ، أي تقريبا نصف الناتج المحلي الاجمالي و يعود السبب في ذلك إلى الارتفاع المعتبر لأسعار البترول خلال هذه الفترة، بينما نلاحظ انخفاض هذه النسبة بشكل كبير في الفترة ما بعد 2014 م بسبب التراجع الحاد في أسعار البترول، و هو ما يؤكد أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يرتكز على مورد واحد هو المحروقات، في المقابل تبقى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي جد ضئيلة حيث لم تتجاوز 1,27 %، و هو ما يعكس مدى ضعف الهيكل الإنتاجي على طرح منتجات بديلة للمحروقات و منافسة نظيرتها في السوق الدولية.

الجدول رقم: (03) ـ نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000 ـ 2016 م)..

البيان / السنوات	الصادرات خارج المحروقات (%)	الصادرات من المحروقات (%)
2000	1,11	39,01
2001	1,17	34,03
2002	1,28	32,80
2003	0,98	36,08
2004	0,92	37,71
2005	0,88	44,32
2006	0,98	45,56
2007	0,98	43,94
2008	1,13	45,48
2009	0.75	31,19
2010	0,95	34,86
2011	1,04	36,08
2012	1,00	34,35
2013	1,03	29,98
2014	1,27	27,07
2015	1,25	19,20
2016	1,21	18,07

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

و على الرغم من مساهمة قطاع المحروقات في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي في كثير من الفترات، إلا أن طبيعة هذه العلاقة جعلت الاقتصاد الجزائري رهين تقلبات أسعار البترول

على المستوى العالمي، و هو ما كان دائما ينعكس سلبا على معدل النمو في ظل عدم قدرة الناتج خارج قطاع المحروقات على تغطية العجز الحاصل.

خلاصة القول أن التحليلات الإحصائية المتوفرة تعكس بقوة مدى تذبذب معدلات النمو المسجلة في الاقتصاد الجزائري، و هو ما يعكس حقيقة أن كل استراتيجيات النمو التي اتبعتها الجزائر حتى الآن لم تنجح في التنويع القطاعي للاقتصاد الجزائري بالشكل الذي يقلل من خطر تعرضه للصدمات الخارجية بسبب الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات.

II. مكانة صادرات القطاعات الارتكازية في الاقتصاد الجزائري.

في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر بعد الانخفاض الشديد لأسعار النفط سنة 2014 م، وما يؤكده الخبراء من استحالة رجوعها إلى المستوى الذي وصلت إليه قبل هذه الفترة، أصبح من الضروري أن تبحث الحكومة على مداخيل أخرى أكثر ديمومة كبديل للمحروقات، في هذا الاطار لابد من الاهتمام أكثر بالقطاعات الارتكازية (الصناعة التحويلية، الزراعة و السياحة) باعتبارها مصدرا لخلق الثروة و تطويرها، و في ما يلي سنعرض مدى مساهمة صادرات هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات.

الجدول رقم: (04): مساهمة صادرات الفلاحة و صادرات الصناعة التحويلية و ايرادات السياحة من الخارج في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر،الوحدة : مليار دج بالأسعار الجارية

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	صادرات الفلاحة		صادرات الصناعات التحويلية		ايرادات السياحة من الخارج		النسبة
	خارج المحروقات	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	المئوية الاجمالية
1992	837,1	1,4184	0,16	74,7029	8,92	1,6272	0,19	9,27
1993	961,6	1,3828	0,14	83,8430	8,71	1,6999	0,17	9,02
1994	1176.0	5,249	0,44	87,5714	7.44	1,7352	0,14	8,02
1995	1531,9	3,992	0,26	184,4267	12,03	1,5581	0,10	12,39
1996	1878,1	3,9579	0,21	444,4865	23,66	2,5074	0,13	24,00
1997	2018,0	1,6187	0,08	221.6949	10,98	1,6610	0,08	11,14
1998	2262,2	1,6093	0,07	153,1076	6,76	4,3640	0,19	7,02
1999	2347,3	1,3618	0,05	235,3446	10,02	5,325,7	0,22	10,29
2000	2507,2	1,5243	0,06	381,1595	15,20	7,202,0	0,28	15,54
2001	2783,2	1,7764	0,06	8173,408	14,68	7,6878	0,27	15,01
2002	3045,7	1,5976	0,05	8363,387	12,73	7,9364	0,26	13,04
2003	3383,4	1,7719	0,05	9361,431	12,76	8,6682	0,25	13,06
2004	3829,3	2,600	0,06	3669,447	11,68	12,8627	0.33	12,07
2005	4209,1	2,3259	0,05	3012,599	14,23	13,5201	0.32	14,60

14,66	0,37	17,5223	14,24	9847,657	0,05	2,475	4619,4	2006
15,29	0,28	15,1863	14,96	6139,787	0,05	2,9162	5263,6	2007
15,90	0,34	20,9571	15,52	5325,938	0,04	2,6311	6046,1	2008
10,67	0,28	19,3499	9.99	2659,685	0,04	3,0854	6858,1	2009
14,61	0,20	16,2990	14,38	7386,1123	0,03	2,7831	7811,2	2010
14,64	0,16	15,1760	14,45	9083,1350	0,03	2,8724	9346,0	2011
12,45	0,14	15,2280	12,28	8668,1310	0,03	3,6217	10672,3	2012
11,33	0,15	18,2785	11,14	7352,1301	0,04	4,8815	11675,8	2013
8,17	0,16	20,7992	7,98	2569,1002	0,03	4,4137	12547,3	2014
8,35	0,22	30,5036	8,10	8314,1099	0,03	5,4032	13567,9	2015
7,08	0,15	22,8792	6,89	1192,992	0,04	5,9967	14381,2	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصاء:(1992 ـ 2016)، 19 مارس 2018 م.

يتضح من خلال الجدول رقم: (04) أعلاه أنه رغم التطورات التي شهدها القطاع الزراعي الناتجة عن الاصلاحات المتعاقبة و الدعم الموجه له فإن حجم الصادرات الزراعية ما زال ضعيفا، و هو ما يعكس مدى هشاشة الاقتصاد الوطني و يظهر ذلك جليا من خلال نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات التي بلغت سنة 2016 م 0,04 % و يرجع ذلك إلى عدم مطابقة المنتوجات الزراعية الجزائرية للمواصفات و المعايير الدولية في ظل السياسات البيئية العالمية الجديدة من جهة و غياب هياكل خاصة بتصدير هذه المنتجات في ظل عجز الفلاحين عن ذلك من جهة أخرى.

أما نسبة مساهمة صادرات الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات فقد شهدت تطورا معتبرا خلال الفترة (2000 ـ 2014 م) رغم وجود بعض التذبذب في الاحصائيات، لتشهد تراجعا كبيرا بداية من سنة 2014 م (تاريخ تراجع أسعار البترول بشكل كبير) و هذا ما يؤكد أن أغلب هذه الصناعات هي صناعات تحويلية بترولية و ارتباطها الشديد بأسعار المحروقات بدلا من أن تعتمد على القطاعات الأخرى خاصة الفلاحة في ما يتعلق بالصناعات الغذائية.

أما نسبة مساهمة إيرادات السياحة من الخارج في الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات تبقى ضعيفة و مستقرة نسبيا رغم تحسن الظروف الأمنية في الجزائر، و أن معظم هذه الايرادات هي ناتجة عن سياحة الأعمال.

و بصفة عامة فإن النسبة الاجمالية لصادرات القطاعات الارتكازية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات جد محتشمة حيث بلغت أعلى نسبة لها 24 % سنة 1996 م لتنخفض إلى 7,02 % سنة 1998 م، لتعاود الارتفاع بنسب متذبذبة خلال الفترة (2000 ـ

2013 م) تراوحت ما بين 11,33% و 15,54% ،ثم لتنخفض بشكل ملحوظ خلال الفترة (2014 ـ 2016 م) لتصل إلى 7,08 % سنة 2016 م بسبب تراجع صادرات الصناعات التحويلية التي تشكل الصناعات البترولية جزءا مهما منها نتيجة انخفاض أسعار البترول.

III. نتائج الدراسة:

لقد قادتنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية:

1. إن عدم قدرة تطور الاقتصاد الجزائري و اندماجه في الاقتصاد العالمي راجع إلى:

- سيطرة صادرات المحروقات على الصادرات الجزائرية بشكل شبه كلي، و هو ما يحول دون تنوعها و نفاذها إلى الأسواق العالمية؛
- إن الصدمات التي تتعرض لها أسعار البترول من حين لآخر أثرت بشكل كبير على نمو القطاعات الارتكازية، باعتبار أنها هي الأخرى تعتمد في تمويلها على ايرادات صادرات المحروقات، و هذا ما كان يؤدي إلى تراجع معدلات النمو في كل مرة يحدث فيها ذلك.

2. إن ارتباط نمو الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات لا يعني بالضرورة عدم التفكير في بناء قطاعات ارتكازية يمكن ان تكون بديلا لذلك، حيث بينت الدراسة أن صادرات الصناعات التحويلية يمكن أن يكون لها دورا أساسيا في ذلك من جهة، كما يمكنها من جهة أخرى أن تطور الفلاحة عن طريق خلق صناعات مرتبطة بشكل مباشر بها مثل صناعة الأسمدة و الصناعات الغذائية و صناعة النسيج و غيرها، كما يمكنها كذلك أن تطور قطاع السياحة عن طريق الصناعات التقليدية من جهة و من منحه التجهيزات الضرورية من جهة أخرى، الشيء الذي يؤدي إلى نمو القطاعات الثلاثة بشكل أفقي في مرحلة أولى و نمو عمودي في مرحلة ثانية، و هو ما يتطلب دعم الصناعات التحويلية و جعلها صناعات عالية التكنولوجيا حتى تلعب الدور الأساسي المنوط بها.

الخاتمة:

لقد أظهرت هذه الدراسة هيمنة قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، و الدور الكبير الذي يلعبه تغير سعر البترول في تذبذب هذا النمو، و مدى محدودية الصادرات خارج المحروقات في تركيبته و زيادته، و عليه فإن الاستمرار في الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر وحيد للدخل سيجعله في عرضة دائمة للصدمات الخارجية التي بينت كلما حدثت مدي هشاشة الاقتصاد الجزائري.

إن تحقيق استقرار و توازن اقتصادي في الجزائر يسوده نمو مقبول و مستدام يتطلب تفعيل الصادرات خارج المحروقات عن طريق بناء قطاعات اقتصادية ارتكازية هي: الصناعة التحويلية، الفلاحة و السياحة، و هي قطاعات تحوز فيها الجزائر على امكانيات كبيرة ، مما يرشحها في أن يعول عليها في تطوير كل القطاعات الأخرى وفقا للتأثير الأفقي الذي يؤدي إلى النمو العمودي في اطار العلاقة التي تجمع بين كل القطاعات الاقتصادية، و بالتالي تنويع الاقتصاد و التخفيف من حدة ارتباطه بقطاع المحروقات، خاصة البترول الذي لم تعد أسعاره خاضعة لميكانيزمات العرض و الطلب، و إن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وضع خطط و استراتيجيات على المدى المتوسط و الطويل تكون مبنية على أساس سياسة اقتصادية واضحة في محتواها، شفافة في تنفيذها و فعالة في أدائها.

قائمة الهوامش و المراجع:

[1] ايمان الحياري، مفهوم الصادرات و الواردات، mawdooa.com ، اطلع عليه يوم 10 سبتمبر2017 م، الساعة العاشرة صباحا.

[2] سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000 م، ص:292.

[3] مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجة لتحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007 م، ص:20.

[4] اسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية: نظريات، نماذج و استراتيجيات، دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012 م، ص:07.

[5] Belmokadem Mustapha,efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen, Alégrie, 1994, p :09.

[6] تقديرات و توقعات خبراء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، أكتوبر 2016 م، ص: 138.

[7] نظريات النمو الاقتصادي: 2016/12/06 http ://economymagazine.wordpress.com

[8] محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، جامعة الاسكندرية، 2000 م، ص: 51.

[9] مريم عيسى مهني، العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية في ليبيا 1980 ـ 2010 م،أماراباك مجلة علمية محكمة، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا، المجلد:07، العدد:20، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 2016 م، ص:74.

[10] نبيل جعفر عبد الرضا، دور الدولة في الاقتصاد العراقي، صحيفة الحوار المتمدن، العدد: 3718، 2012 م.

[11] عمر محمود أبو عيدة، أداء الصادرات الفلسطينية و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1994. 2011 م، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، 2013 م، المجلد 15، العدد:01، ص:352.

[12] سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية: دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة فرحات عباس، سطيف، ص: 45 ـ 46.

[13] رنان مختار، التجارة الولية و دورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009 م، ص: 61.

[14] صالح ياسر، النظام الريعي و بناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة . حالة العراق، ورقة سياسية، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن و العراق، بغداد، العراق، تشرين الثاني 2013م، ص:04.

[15] تقديرات و توقعات خبراء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، أكتوبر 2016 م، ص: 138.